



التحويلات الاجتماعية ودورها في إعادة توزيع الدخل في العراق

الباحث

ظاهر عمران موسى

أ.م.د. حيدر نعمة بخيت

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

المستخلص:

يستهدف البحث دراسة التحويلات الاجتماعية ودورها في إعادة توزيع الدخل في العراق منطلقاً من مشكلة أساسية تتمثل بان العدالة الاجتماعية من المسائل التي تثير اهتمام جميع الحكومات بغض النظر عن طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد في البلد، إذ تحاول اغلب البلدان تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع ومن ثم تقليل التفاوت الاجتماعي، فالعراق ونتيجة للظروف التي مر بها من حروب وعقوبات وإرهاب أصبح من البلدان التي تتميز بوجود تفاوت في توزيع الدخل. وبذلك انطلق البحث من فرضية مفادها أن للتحويلات الاجتماعية دوراً مهماً في إعادة توزيع الدخل عبر الآثار التي تفرزها التخصيصات الحكومية لصالح الطبقات ذات الدخل المحدود. وقد قسمت الدراسة الى ثلاثة مطالب تناولت مختلف جوانب الموضوع. وقد اختتمت بعدد من النتائج والتوصيات.

Abstract

Social Transfers and its Role in Discharge the Difference of incomes in Iraq
The economic financial literatures referred to many of the important roles of the modern State and its role in economic life in light of the economic philosophy adopted and schools that dominate the thought and system of the State and the different areas of intervention and for multiple purposes and goals. Taking into account the requirements of scientific method in a simple attempt to explain the concept of social transfers has been a focus on the most common terms in this respect and the pursuit of a concept closer to reality have converged along the great importance in influencing the vocabulary of community life as well as aspects of one's life

• بحث مستل من رسالة الماجستير (التحويلات الاجتماعية وأثرها في إعادة توزيع الدخل في العراق) رسالة مقدمة من الطالب (ظاهر عمران موسى) إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الكوفة، 2014.



المقدمة

أشارت الأدبيات الاقتصادية المالية إلى العديد من الأدوار المهمة للدولة الحديثة ودورها في الحياة الاقتصادية الناجم عن المذهب الاقتصادي المتبع فيها والمدارس التي تهيمن على فكرها ونظامها القائم وتنوع مجالات تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فكانت أداة لاستقرار الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والتحكم بمجريات الأمور إذا ما اتخذت الأزمات والدورات الاقتصادية أثرها في اقتصاديات الدولة الوطنية فكانت التحويلات الاجتماعية واحدة من أهم آلياتها وصمام أمان لكثير من مشكلاتها، فمنذ أن هدد الفكر الاشتراكي النظرية الرأسمالية في موطنها والى يومنا هذا وعلى الرغم من أهميتها الكبيرة في ضبط واستمرار الأمان الاجتماعي والاقتصادي إلا ان اغلب المتخصصين في المجالات الاقتصادية والمالية لم يفسحوا لها المجال الذي تستحقه في كتاباتهم واهتماماتهم بل جاءت مقتضبة في طرحها بسيطة في منهجها.

وقد دارت البحث في منهجيته على التقصي عن البيانات التي تم تحصيلها من خلال المسوحات الاجتماعية والاقتصادية وما وفرته من بيانات ونتائج على فق متطلبات وواقع المرحلة التي يمر بها البلد جراء التدهور الكبير في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية وآثارها في الوضع الراهن.

مشكلة البحث:

تعد مسألة العدالة الاجتماعية من المسائل التي تثير اهتمام جميع الحكومات بغض النظر عن طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد في البلد، إذ تحاول اغلب البلدان تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع ومن ثم تقليل التفاوت الاجتماعي، فالعراق ونتيجة للظروف التي مر بها من حروب وعقوبات وإرهاب أصبح من البلدان التي تتميز بوجود تفاوت في توزيع الدخل.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن للتحويلات الاجتماعية دوراً مهماً في إعادة توزيع الدخل عبر الآثار التي تفرزها التخصيصات الحكومية لصالح الطبقات ذات الدخل المحدود.

هدف البحث

نظراً للآثار المهمة التي تتمخض عن سياسات أو برامج الدعم الحكومي الموجه إلى العديد من الشرائح في المجتمع ولاسيما ذات الدخل المنخفض (التي تحتل مساحة عريضة في أغلب المجتمعات) ومن خلال حسن إدارتها ومنهجيتها بالصورة المثلى فإنها تساعد على الوصول إلى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، لذا كان هدف البحث محاولة إيجاد بناء متكامل في جزء مهم من أجزاء النفقات العامة وحسن إدارتها لعلها تسهم في الوصول إلى الهدف المذكور ومن ثم رفع بعض العبء ولو بشكل نسبي عن كاهل الشرائح ذات الدخل المحدود.

هيكلية البحث

انسجماً مع فرضية البحث وأهميته وهدفه فإن هيكلية البحث تضمنت ثلاثة مطالب كان الأول منها يتناول الإطار المفاهيمي للتحويلات الاجتماعية من حيث التطور المفاهيمي والبعد التاريخي وكذلك أنواعها وأسباب العمل بها، وتناول المطلب الثاني واقع التحويلات الاجتماعية في العراق لتنعكس



أهميتها وأسباب الحاجة لها، أما المطلب الثالث فقد تعلق بأثر التحويلات الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل العراق وخلال فترتين قبل وبعد 2007 وهل كان لها دور في إعادة التوازن الداخلي من خلال إعادة توزيعه في العراق كمثباتها في الدول الأخرى أم لا، وما هي الأسباب التي تدعم هذا الجانب أو ذلك، بالإضافة إلى أهم الاستنتاجات التي بدت مهمة وواضحة سواء بالإشارة تارة وبالتصريح أخرى حول التحويلات الاجتماعية ككل وعلى دورها في إعادة توزيع الدخل ليعقبه في النهاية أهم التوصيات التي توصل إليها الباحث من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف في برامج التحويلات الاجتماعية من جهة ومن خلال دورها في إعادة التوزيع الداخلي في العراق من جهة أخرى.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للتحويلات الاجتماعية

التحويلات الاجتماعية: هي تحويل نقدي أو عيني من فئة من المجتمع إلى فئة أخرى ((من الفئات العمرية النشطة إلى الفئات المعالة (غير النشطة))، ويؤهل المتلقون للحصول على التحويلات لأنهم اكتسبوا حقوقاً من خلال الوفاء بواجبات (مثل تسديد الاشتراكات) أو لأنهم استوفوا بعض الشروط الاجتماعية أو السلوكية (مثل المرض، الفقر، الاضطلاع بأشغال عامة)، واستخدم هذا المصطلح في السنوات الأخيرة ليصف الخطط التي تقدم إعانات لجميع المقيمين بموجب شرط الإقامة وحدها (التحويلات النقدية الشاملة) أو خطط المساعدة الاجتماعية التي تستلزم شروطاً سلوكية إضافية باعتبارها شروطاً مسبقة لتلقي التحويلات (التحويلات النقدية المشروطة)⁽¹⁾.

ومن المصطلحات الأخرى هي الفوائد الاجتماعية والتي تعكس التحويلات الجارية للأسر المعيشية سواء أكانت النقدية أم العينية لتوفير الاحتياجات التي تنشأ من بعض الأحداث أو الظروف، فعلى سبيل المثال في حالة المرض، البطالة، التقاعد، الإسكان، التعليم أو الظروف العائلية التي قد تؤثر سلباً في رفاه الأسر وفي حالات معينة كفرض مطالب إضافية على مواردها أو عن طريق الحد من دخولهم، فالفوائد الاجتماعية عدا التحويلات الاجتماعية العينية يمكن تقسيمها إلى اثنين من المكونات الرئيسية هما التأمين الاجتماعي واستحقاقات المساعدة الاجتماعية النقدية لتتألف هذه الأخيرة من التحويلات النقدية التي بذلتها المؤسسات الحكومية أو المعيشية للأسر المعيشية للوفاء بنفس النوع من الاحتياجات كفوائد التأمين الاجتماعي⁽²⁾. من التعريف السابق يتضح لنا إن التحويلات عبارة عن انتقال للقوة الشرائية من فئة مؤهلة وقادرة على دفع هذه التحويلات إلى أخرى تستحقها لضوابط وأهداف واضعي السياسات ليكون المتلقون للتحويلات استحقوا هذه المدفوعات، لأسباب وصفها التعريف بالحقوق وليست منحا أو تفضل عليهم، وذلك أما لأنهم دفعوا اشتراكات مقطوعة من دخولهم وقت عملهم ونشاطهم الاقتصادي وضمن قوانين العمل والدخل التي تم إصدارها لأغراض التقاعد والمعاشات (التأمين الاجتماعي) أو لوفائهم بواجبات أنيطت بهم في الماضي كان لها دور في بناء الاقتصاد الوطني فاستحقوا هذه التحويلات لانطباق الشروط عليهم والتي شرعت بموجب قانون لحماية الأفراد أو الأسر من الوقوع في الفقر المدقع من خلال الإجراءات التي تتخذها الدولة أو القطاع الخاص أو من خلال التعرض للمخاطر الكبيرة التي يخلقها هذا الوضع لدرء الخطر عن الفرد والمجتمع لتوفير أداة لإدارة المخاطر للفقراء ولثلاثة مستويات هي الحد من الفقر الناجم عن الصدمات (الجفاف والفيضانات والزيادات في أسعار الغذاء المفاجئ وغيرها)، والثاني الحد من الضعف وتعزيز التعامل بآليات التحويلات



الاجتماعية للحد من تأثير الصدمات على الأصول الإنتاجية كالصدمات الاقتصادية التي تدفع الأسر الفلاحية الفقيرة إلى بيع ماشيتهم الممثلة لأصولهم الإنتاجية، فتساعد التحويلات الاجتماعية على تجاوز الصدمات المختلفة للعيش بكرامة، بالإضافة إلى البعد الآخر أو المستوى الآخر وهو الصعيد الوطني حيث تقوم بتحفيز النشاط الاقتصادي العام⁽³⁾. وكذلك حصنت التحويلات الاجتماعية الأنظمة الحاكمة كواحدة من أهم الأسباب التاريخية في عملية التشريع الأولي لمثل هكذا إجراءات، ويتضمن التعريف إشارة واضحة إلى سياسة إعادة توزيع الدخل لصالح طبقة على حساب أخرى ومن الطبقات الفاعلة والنشطة اقتصاديا إلى الفئات غير الفاعلة لمختلف الأسباب الطبيعية منها كما هو الحال مع الفئات العمرية الصغيرة أو الشيوخ والمعاقين، أو لأسباب طارئة ينتج عنها أشخاص عاجزين عن العمل نتيجة إصابتهم بحوادث أو أمراض معينة ليصبحوا غير قادرين على توفير مستلزمات الحياة لهم أو لمعيلهم على حد سواء، وهذا التوجه العام المتبع في دعم الطبقات والفئات المكونة للمجتمع، إلا إن التعريف لم يوضح كيفية تغطية هذه التحويلات هل تمول من خلال الضرائب أم غيرها من واردات الدولة ومن الطبقات النشطة اقتصاديا وذات الدخل المرتفع في محاولة لردم الهوة بين طبقات المجتمع الواحد لصالح الطبقات الفقيرة بالدرجة الأساس أم من غيرها من المصادر.

ومن المهم أن نشير هنا إلى إن التحويلات الاجتماعية في هذه الحالة هي التي يمكن التنبؤ بها أي أنها المدفوعة أو الموزعة بانتظام وليست رد فعل على أزمة و بشكل طارئ ولكن بوصفها مبادرة وقائية للسماح للمتقنين للتأهب وحماية أنفسهم بطريقة فعالة ضد الطوارئ، وعندما نتحدث عن برامج للتحويلات لا نقصد بها أشكال الدعم المادي غير المنظمة التي تتم من داخل الأسر أو مجموعات من الأفراد التي تربطهم علاقات صداقة أو قرى بل يتعلق الأمر بنظام مُهيكل لتقديم مساعدات نقدية وغير نقدية لفئات معينة من الناس تبعاً لمعايير محددة. ان هذا المفهوم يبين أن التحويلات الاجتماعية تدخل ضمن السياق الأوسع للحماية الاجتماعية ويقدم لمحة عامة عن الخصائص الرئيسية للتحويلات الاجتماعية ويفرق بين تحويلات اجتماعية طويلة الأجل يمكن التنبؤ بها وأخرى قصيرة الأجل تظهر في حالات الطوارئ والظروف الاستثنائية فالتحويلات الاجتماعية هي مدفوعات غير قائمة على الاشتراكات (بمعنى أن المتلقي غير مطالب بدفع ثمنها من خلال أقساط أو ضرائب معينة) فالمساعدة الاجتماعية التي تقدمها الهيئات العامة والخاصة (المعاشات التقاعدية مثلاً غير القائمة على الاشتراكات، وإعانة الطفل، وبدل الإعاقة) أمثلة على ذلك، ويتركز الاهتمام الحالي بالتحويلات الاجتماعية في أغلب البلدان لاسيما ذات الدخل المنخفض والمتوسط وعلى مؤشرات لمتغيرات وسمات طويلة الأجل يمكن التنبؤ بها لمعالجة مشكلة الفقر المزمنة وأسبابها، فالفقر ومشكلة عدم الحصانة منه قد أصبحت مشكلة مستعصية وظاهرة واسعة الانتشار كونها تتسم بالتعقيد لشمولها العديد من الجوانب خاصة إذا ما اقترنت بالاستبعاد الاجتماعي وعدم التمكين Disempowerment، ليكون دور التحويلات هنا التخفيف من حدة الأزمات المتتالية المتنبئ بها لغرض معالجتها، وبذلك تكون القدرة على التنبؤ هي السمة الرئيسية للتحويلات الاجتماعية التي تعالج الفقر المزمن، أن نجاح برنامج التحويل الاجتماعي لا يقاس فقط بالدرجة التي يتم تلقي الفوائد للفقراء ولكن أيضا بالقدر الذي يسهم في سد فجوة الفقر، وهذا يعتمد على



المدى الذي تغطيه التحويلات للأسر الفقيرة قبل تلقي فائدة معينة (استهداف مسبق) على مبلغ الإعانة بالنسبة لفجوة الفقر (4).

إن آثار المتغيرات التي تدفع إلى الفقر المزمن كبطء النمو الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية الزراعية وارتفاع معدلات البطالة وغيرها تشكل القضايا المهمة المعروضة على من يعالجون الفقر المزمن فيسمح هذا التنبؤ إلى معالجتها بطريقة مهيكلة ولمدة زمنية شبه محددة باستخدام التحويلات الاجتماعية المدارة بصورة سليمة بدلاً من الاضطرار إلى الاعتماد على النداءات السنوية المطالبة للمساعدة التي دائماً ما ترزح تحت طائلة التأخير بالتمويل والتأخر في تسليمها وإلحاق أضرار إضافية إلى الطبيعة المزمنة للمشكلة التي من المفترض أن تكون معالجة لها، فالتحويلات الاجتماعية تزود المستفيدين بدعم مضمون ومنتظم مما يسمح لهم باتخاذ قرارات مدروسة حول كيفية استخدامها وبعبارة أخرى أن تخطط للمستقبل للاستثمار ولإنقاذهم والقدرة لسيطرتهم أكثر على مستقبلهم بدلاً من أن يكونوا ضحية للمجهول وبهذه الطريقة يمكن القيام بأكثر من مجرد ملء بطونا فارغة فيكون الهدف من هذه البرامج هو حماية سبل العيش وتحسين الدخل والقدرات، إن دعم المانحين للتحويلات الاجتماعية تشكل إحدى الركائز المهمة في عملية التنبؤ بالتحويلات ومن ثم إمكانية الاعتماد عليها كمورد معلوم ومستمر في الميزانية المخصصة لها، فهي بالتالي تشكل جزء من منظومة الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات وكإجراءات احترازية للفئات الفقيرة والضعيفة التي تعزز قدرتهم للتعامل مع الفقر وتزويدهم بأفضل الفرص لإدارة المخاطر والصدمات المعرضين لها فالحماية الاجتماعية تشمل مجموعة أدوات بما فيها التحويلات الاجتماعية والتي هي أدوات قوية لمكافحة الفقر وعدم المساواة والاستثمار في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويمكن تعريف التحويلات الاجتماعية كمدفوعات غير قائمة على الاشتراكات العادية من الأموال المقدمة من الحكومة أو المنظمات غير الحكومية إلى الأفراد أو الأسر المعيشية بهدف تقليل الفقر المزمن أو الناجم عن الصدمة والتصدي للمخاطر الاجتماعية والحد من الضعف الاقتصادي (5).

المطلب الثاني: واقع التحويلات الاجتماعية في العراق

إن التأثير الكبير للبعدين الاقتصادي والاجتماعي وما افرازه على الواقع المعاش يضاف إليه الأبعاد الأخرى التي رسخت المشكلات التي يعيشها البلد وعمقتها، فضلاً عن تفشي الفقر والحرمان وما يعكسه من صور التمايز الاجتماعي واللامساواة وانعدام العدالة من كونه ارتبط بمفهوم احتكار بعض فئات المجتمع على مقدرات وطاقت فئات أخرى مما أدى إلى انخفاض الدخل وانتشار ظاهرة الفقر خاصة في المناطق الريفية التي أخذت تعاني من الإهمال بصورة تؤدي إلى الاختلال في التوازن العام للمجتمع الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الهجرة من الريف إلى المدينة يضاف إلى ذلك الاختلال الهيكلي الذي أصاب الاقتصاد العراقي وما نجم عنه من الإهمال الواضح للقطاع الزراعي والاعتماد الواضح على الموارد النفطية في تمويل الموازنة العامة للدولة، فعلى الرغم من الإمكانيات الاقتصادية الضخمة في العراق غير ان ظاهرة الفقر انتشرت بصورة كبيرة حيث بلغت وحسب الإحصاءات الرسمية 23% من السكان لسنة 2007 (6)، وقد انخفضت الى 19% عام 2012 حسب نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق.



التطور التاريخي للرعاية الاجتماعية في العراق

لقد ارتبطت الرعاية الاجتماعية في العراق لسنوات طويلة بالجهد الطوعي خاصةً مع انتشاره في ثلاثينيات القرن الماضي من خلال إنشاء مؤسسة خاصة ترعى الأيتام والمعوقين تمويلها وتشرف عليها جمعية أهلية⁽⁷⁾، وبعد عام 1940 البداية الرسمية للعمل والنشاط الاجتماعي المنظم إذ تم تأسيس وزارة العمل والشؤون الاجتماعية التي كان من أبرز أهدافها إنشاء شبكة من المراكز الاجتماعية في مختلف أنحاء البلد⁽⁸⁾ لإدارة التحويلات الاجتماعية في العراق وتحديد آلية توزيعها. وقد عملت الدولة على أن تحافظ على آليات الحماية التقليدية ذات أطر وأساليب ذات طابع عشائري تكافلي الذي دعم من قبل البريطانيين والذي بقي سارياً إلى عام 1958 لحين قيام الجمهورية العراقية، ومن أمثلتها التضامن العشائري وكذلك إقرار قانون العمل رقم 72 لسنة 1936 بعد التحول الجوهري والانتقال من العمل الحرفي إلى وظائف وأنشطة صناعية وتجارية اعتمدت الآلات والتنظيم المعقد وتأسيس حالة التعاقد بين العاملين والدولة أو بين العاملين وأصحاب المشاريع الخاصة حيث كان قانوناً مختصراً أجريت عليه العديد من التعديلات في قوانين لاحقة⁽⁹⁾، أما في عام 1947 فصدر نظام دار العجزة رقم 97 واستمر العمل فيه لغاية سنة 1959، حيث تم إنشاء أول مركز اجتماعي في العراق بعد سنتين من إقرار النظام وتحديدًا في عام 1952 بمساعدة الجامعة العربية في أحد أحياء بغداد المتخلفة، وفي عام 1952 تأسست في نطاق وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مديرية عامة للخدمات الاجتماعية تولت العمل الاجتماعي، فصدر قانون الضمان الاجتماعي ذو الرقم 27 لسنة 1956 وقانون رقم 52 لسنة 1958 الذي وفر بموجبه الخدمات المؤسسية للأيتام والمسنين والمعاقين، ليتم إصدار قانون رقم 52 لسنة 1964 القاضي برعاية الأحداث وإيوائهم من فاقد الأبوين أو أحدهما ممن ليس له معيل ثم صدر قانون 39 لسنة 1971 وتعديلاته التي مازالت سارية⁽¹⁰⁾. لقد شهدت الرعاية الاجتماعية تحولاً نوعياً تمثل بجهود المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ونشاطاته الذي أسس سنة 1970 إذ اهتم بعملية إجراء البحوث والدراسات التي ترتبط بالمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، وقد صدر قانون الرعاية الأولية المرقم 126 لسنة 1980 كواحد من أهم القوانين المنظمة للعمل الاجتماعي العراقي شاملاً جميع شرائح المجتمع المعوزة ويؤكد على التضامن الاجتماعي وتأمين الرعاية الاجتماعية للمواطنين خلال حياتهم ولأسرهم بعد وفاتهم بالإضافة إلى دعم وإسناد الأسرة ذات الدخل المنخفض سواء كانوا في الريف أو الحضر أو أطراف الحضر حيث ركز على المعاقين واليتامى والمسنين بالإضافة إلى رعاية الأسر الأخرى⁽¹¹⁾، وتوالت القوانين المنظمة لعمل الوزارة والمشمولين بها حيث تم تحديد عمل المؤسسة بما يلي:

- 1- رعاية وتأهيل الأطفال الصغار والأحداث الذين يعانون من حالات التفكك الأسري.
- 2- إنشاء دور حضانة وتوفير كافة مستلزماتها المادية والبشرية.
- 3- إجراء عمليات الإحصاء للمعاقين وإعداد الدراسات والإحصاءات وحسب أماكن سكنهم لتوفير المستلزمات والموجودات الثابتة لهذه المؤسسات.
- 4- تأمين الرعاية الاجتماعية والمادية لجميع الأسر ذات الدخل الواطئ أو معدومة الدخل وفقاً لقانون الرعاية الاجتماعية.



ثم صدر قانون رقم 100 لسنة 1986 الذي أوجب سعي الدولة إلى تأمين الرعاية الاجتماعية لجميع المواطنين خلال حياتهم ولأسرهم بعد وفاتهم كما تتولى العون والمساعدة وإغااثتهم في حالات الكوارث والملمات للأسر المنخفضة الدخل والتي يقل دخلها عن الحد الأدنى لأجر العامل غير الماهر إذا كانت مكونة من (5) أفراد، أو التي يقل عن 90% إذا كانت مكونة من (4) أفراد، والتي يقل عن 78% إذا كانت مكونة من فردان، أو عن 33% من راتب العامل غير الماهر إذا كانت مشكلة من فرد واحد، كما لا يجوز دفع هذا الراتب إلى الأسرة أو رب الأسرة المستفيد الذي يملك راتباً أو دخلاً مساوي أو أعلى من راتب الرعاية الاجتماعية وتتم مساواته عندما يكون أقل منه. ولقد بلغ عدد الأسر المشمولة منذ تطبيق قانون 126 في عام 1980 وحتى تطبيق نظام شبكة الحماية الاجتماعية بـ 170 ألف أسرة في العراق⁽¹²⁾. لذا فإنه من الواضح في هذه الفترة (قبل عام 1980) إن تمويل العمل الاجتماعي بقي محدوداً وذلك لكون التغيرات الاقتصادية لم تكن كافية لتمويل برامج الدعم، وإن العمل الاجتماعي نشئت بين عدة وزارات هي المالية والصحة بالإضافة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كل ذلك ارتبط بالاضطراب السياسي الذي مر به البلد ومقدار الأثر الكبير لهذه الاضطرابات والظروف غير المستقرة التي ترمي بظلالها على التنمية الاجتماعية، أما الفترة التي تلت عام 1980 وهي مرحلة الحرب العراقية-الإيرانية فقد تم توضيح القوانين المنظمة للعمل الاجتماعي والتي تراكمت مع ضرورات المرحلة وكيفية التعامل مع الفئات المتضررة من الحرب من خلال القانون 100 لسنة 1986 وما أفردته فقراته من الاهتمام بالفئات المتضررة بهذه الحرب، أما المدة التي ابتدأت منذ عام 1991 ولغاية عام 2003 فهي من أكثر الفترات التي عانى منها القطاع الاجتماعي والمجتمعي في العراق لضخامة الآثار الاجتماعية الخطيرة جراء فرض العقوبات الدولية على العراق وتدني الدخل الحقيقي ليصل إلى 7% من مستواه قبل الحرب واستمرار العقوبات وما نتج عنها من تقليل الغذاء والإمدادات الطبية الحيوية والتي تضررت بها جميع الأسر وخاصة الأسر التي تعيلها النساء⁽¹³⁾، ففي هذه الفترة ارتفع معدل وفيات الأطفال إلى أربعة أضعاف عما كانت سابقاً وارتفع نسبة سوء التغذية لدى الأطفال، حيث شهدت المدة ما بين 1990-1995 ارتفاع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بمعدل نمو مرتفع إذ بلغ 236% كمتوسط للمدة أعلاه⁽¹⁴⁾، مما أدى إلى انخفاض كبير في الدخل الحقيقي للأسر الأمر الذي تطلب إجراء العديد من الخطوات لتلافي التدهور السريع للدخل، إذ سارعت الدولة إلى العمل بنظام البطاقة التموينية لتخفيف حدة الانخفاض في الدخل والارتفاع الكبير في المستوى العام للأسعار ومحاولة توفير كمية معتد بها من الاستهلاك الأسري وفق مفردات البطاقة⁽¹⁵⁾.

وشهدت برامج الرعاية الاجتماعية التي تشكل شبكة الحماية الاجتماعية إحدى المظاهر التي تشكلت فيما بعد تدهوراً كبيراً حالها حال باقي المجالات جراء التركيز على جانب واحد من برامج الدعم الحكومي للأسر جميعاً دون تمييز إلا وهو البطاقة التموينية، وعلى الرغم من محاولات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من خلال قانون الرعاية الاجتماعية القاضي بتوفير الحماية للأسر التي بدأت تظهر فيها مشاكل مركبة صحية وبيئية وسكنية واقتصادية ومحاولة التخفيف عنها من خلال تقديم الرواتب والتي قدرت بنحو 13232 مليار دينار عراقي إلى الأسر التي بلغ عددها حوالي 57714 أسرة في فترة التسعينيات من القرن الماضي، غير أن هذه المبالغ لم تكن كافية لأسباب عديدة منها التضخم،



مما أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة والجروح حيث أشار تقرير لليونيسيف إلى ازدياد عدد الأحداث الجانحين من 2600 عام 1991 إلى 4420 حالة في عام 1996⁽¹⁶⁾.

وبعد التحسن الاقتصادي في عامي 2001 و 2002 جاءت أحداث 2003 وما صاحبها من ارتفاع كبير للبطالة جراء حل العديد من المؤسسات التي أضافت رقم كبير إلى أعداد العاطلين السابقين إضافة إلى الوضع الأمني المتدهور، فعمدت الدولة وبموجب قرار مجلس الحكم رقم (130) لسنة 2003 إلى إفساح المجال للناشطين في هذا المجال فظهرت العديد من منظمات المجتمع المدني التي استهدفت الأسر الفقيرة من خلال تقديم الإعانات والمساعدات المادية والمعيشية وتهيئة فرص تدريبية للعاطلين جراء نقص المؤهلات العلمية والعملية، وكذلك إفساح المجال نحو الاتجاه نحو اللامركزية واتساع دائرة المشاركة السياسية للعشائر والفئات المهمشة في السابق فأعدت لهذه التكوينات دورها في دعم عملية التكافل الاجتماعي وتقديم العون للإفراد والأسر الفقيرة⁽¹⁷⁾.

واقع الفقر والحرمان في العراق

إن انخفاض دخل الفرد ومن ثم انخفاض دخل الأسرة المرتبطة بالنهاية ناجمة من انخفاض الإنتاجية الاقتصادية للعمل الممارس لهذا الفرد من جهة وإلى ارتفاع معدلات الإعاقة الاقتصادية (عدد أفراد الأسرة الواحدة مقسوماً على عدد العاملين في الأسرة) والتي تبلغ نسبة 1:5 في الأسر الفقيرة بينما يصل في الأسر الغنية بنسبة 1:2.3 وكذلك ينطبق على معدل الإعاقة العمرية (بمعنى عدد الأفراد خارج سن العمل مقسوماً على الأفراد ضمن سن العمل) إذ يبلغ لدى الأسر الفقيرة 1,6 مقابل كل فرد بينما في الأسر مرتفعة الدخل يكون 0,6 لكل فرد والذي يوضح مقدار ارتفاع معدلات الخصوبة في الأسر متدنية الدخل عنها في الأسر مرتفعة الدخل، كذلك فإن مصادر الدخل تفسر انخفاض دخل الفقراء من العمل، إذ ترتفع نسبة العاملين منهم بدون اجر في قطاع الزراعة إلى 29% مقابل 11% للأسر ذات الدخل المرتفعة كما أن 38% من الفقراء يعملون في القطاع الخاص الذي يتصف بانخفاض إنتاجيته وغلبة العمل غير المنظم فيه⁽¹⁸⁾. لقد تم تحديد خط الفقر في العراق على أساس المعايير الدولية وذلك لإجراء المقارنات الدولية من جهة ولتحديد مستوى أولي للانطلاق منه لدراسة الوضع المعيشي كمرحلة أولى تهيء إلى الانطلاق في معالجة المشكلات المتعددة والمرتبطة بالفقر والحرمان الغذائي من جهة أخرى، ول يتم بعده احتساب خط الفقر الوطني والذي اعتمد على الاحتساب المساوي لعدد السعرات الحرارية التي تبلغ 2810 سعرة حرارية لكل فرد يومياً في العراق كمعدل (حيث تتباين هذه السعرات بين الأفراد الساكنين في مختلف المحافظات العراقية وكذلك تتباين من سنة إلى أخرى وفي الريف عنها في الحضر)⁽¹⁹⁾. لقد بينت المسوحات المتعلقة بهذا الموضوع إلى عدم المساواة في الحصول على الطاقة الغذائية ما بين سنتي 2007 و 2011 حيث ارتفع بمقدار 140 سعرة في سنة 2011، ويتم احتساب قيمة الدخل المادي لخط الفقر من خلال ضرب عدد السعرات الحرارية التي يحتاجها الفرد مضروباً بسعر هذه السعرات مضاف إليه الحاجات الأساسية غير الغذائية فكانت السلع الغذائية (السعرات الحرارية x سعرها) = 34,250 ألف دينار وان الحاجات الأساسية غير الغذائية تساوي 42,646 ألف دينار فيكون المجموع هو 76,896 بأسعار عام 2007⁽²⁰⁾، بينما يكون خط الفقر وفق المعايير الدولية وهي الشرائح التي يحصل أفرادها على دولار واحد على المستوى الدولي أو 1,25 دولار



وبما يعادل أقل أي بمعدل 50 أو 62,5 ألف دينار عراقي للفرد وإن الفرق واضح ما بين القيمتين على التقديرين⁽²¹⁾. ويعاني 5,7% من العراقيين وبما يعادل 1,9 مليون نسمة من الحرمان الغذائي^(*) وهذا يعني انخفاض عدد الأفراد المحرومين ما بين عامي 2007 وعام 2011 بنسبة 14% إذ انخفض عددهم بحوالي 294 ألف نسمة لم يعودوا محرومين وهي نسبة منخفضة قياساً ببلدان الشرق الأوسط التي تبلغ نسبة الحرمان فيها حوالي 9%، أما من حيث العدد المطلق للمحرومين نجد أن أكثر من نصف مليون شخص منهم 26,6% موجودون في محافظة البصرة وبما يساوي 350 ألف نسمة و17,7% موجودون في بغداد إضافة إلى 312 ألف نسمة في محافظة ذي قار وهذا يعني إن 1,9 مليون نسمة من المحرومين يقع في هذه المحافظات الثلاث⁽²²⁾.

وفي الوقت الحالي اختلف مستوى الحرمان في محافظات البلد باختلاف الأوضاع الامنية بالدرجة الأولى جراء إعاقة الوضع الأمني للانتعاش الاقتصادي وبالتالي يكون التعرف على خصائص الفقر من خلال خصائص الأفراد المحرومين من رصد أوضاعهم عن كثب، إذ أن 81,8% من المحرومين يعدون ضمن أفقر خمس السكان وفي الخمس الثاني يوجد 12,4% منهم، أما ما بقي وهي 5,8% فتقع ضمن الفئة الثالثة من التصنيف الخماسي لفئات الدخل وهذا يدل على إن ارتباط الحرمان الغذائي بالفقر الدخل وهي الفئات المنخفضة والمعدومة الدخل⁽²³⁾.

ونتيجة لهذه المسوحات التي كشفت المقدار المتعاطم من الفقر والانخفاض في الدخل فقد بدأ العمل بهذا البرنامج في كانون الأول سنة 2005 لتغطية ما يقارب 170 ألف مستحق على مستوى العراق وبمعدل 50 ألف دينار للأسرة المكونة من فرد واحد ثم تزداد المبالغ لتصل إلى 120 ألف دينار عراقي للأسرة المكونة من 6 أفراد فما فوق وقد تم رفع هذه المبالغ بعد زيادة ميزانية الشبكة عام 2006 إلى 500 مليار دينار ثم إلى 900 مليار دينار عام 2007 بضمنها 120 مليار دينار إلى إقليم كردستان حيث ارتفع عدد المستفيدين إلى مليون شخص مع ارتفاع سقف الإعانة إلى 65 ألف دينار للأسرة المكونة من شخص واحد و150 ألف دينار إلى الأسرة التي تزداد عن 6 أشخاص وكما موضع في الجدول الآتي:

جدول (1) سقف الدخل للإعانات الاجتماعية (ألف دينار)

عدد أفراد الأسرة	1	2	3	4	5	6 فأكثر
مبلغ الإعانة الشهرية	50	70	90	100	110	120
مبلغ الإعانة بعد 2006 بزيادة قدرها 25%	65	90	115	125	140	150

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مع برنامج البنك الدولي، الأوراق الخلفية لدراسة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق 2007 IHESE تشرين أول- 2008، ص17.

ويتضح من الجدول أعلاه عدم كفاية هذه المبالغ لتغطية الحاجات الأساسية لهذه الأسر على الرغم من كونها تشكل مساهمة أو نسبة من التخفيف عن الفقر لهذه الأسر إضافة إلى عدم تغطيتها لجميع الأسر المحتاجة جراء العديد من الأسباب منها الروتين الإداري والفساد المالي والإداري، ولقد اعتمد مقياس الكفاءة بشكل أساس على عدد المستفيدين من هذا الراتب من غير البحث فيما إذا كانت



التحويلات النقدية قادرة أم غير قادرة على تلبية احتياجات المستفيدين من هذه الشبكة إضافة إلى إن مقدار تغطية هذه التحويلات لا يتناسب مع عدد المحتاجين الفعليين الذين هم أكثر عدداً، فعلى سبيل المثال في عام 2004 تم صرف رواتب لحوالي 113 ألف عائلة على الرغم من إشارة التقديرات إلى أن 11% من سكان العراق أي ما يعادل 2,6 مليون نسمة يعيشون في مستوى فقر مدقع ومعرضين على أن يكونوا غير آمنين غذائياً، واستناداً إلى بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فإن عدد الأسر المشمولة بنظام الشبكة بلغ 395131 أسرة في 15 محافظة عدا إقليم كردستان فيما بلغت المبالغ المصروفة 461,18 مليار دينار، ويتضح أن شبكة الحماية الاجتماعية لا تواكب الزيادة السكانية إذا انخفضت نسبة المشمولين بإعانات الشبكة على مستوى العراق من 2,7% من السكان عام 2009 إلى 1,4 عام 2011 ومما تؤاخذ عليه الشبكة من إنها لم تصمم على نحو كفوء لذلك فأنها تتجاوز عن عدد غير قليل من المحتاجين لهذه التحويلات فضلاً عن أن الشبكة تعاني من ضعف التمويل وكونها غير مرنة بما فيه الكفاية لتستوعب معايير الفقر والحرمان⁽²⁴⁾. إن مقدار الأسر المشمولة بالتحويلات الاجتماعية إلى نسبة السكان هو المعيار المأخوذ به على أساس شمول 20% من كل محافظة بغض النظر عن نسبة الفقر وفجوته في كل منها مما يستدعي الأخذ بنظر الاعتبار نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق، وتقرير تحليل الفقر في تحديد الاستهداف لتكون آلية الاستهداف في الشبكة أكثر دقة تكون الشبكة تستهدف أو تحاول استهداف أكبر قدر ممكن من الشريحة منخفضة الدخل أو المعدومة⁽²⁵⁾.

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق الحكومي المخصص لشبكة الحماية الاجتماعية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي كما بينا إلا إن مقدار تأثيرها في التخفيف من حدة الفقر والتفاوت ونسبة الحرمان غير كافية إذ على الرغم من كل الإجراءات التي اتبعت في هذا المضمار وغيره إلا أن نسبة الفقر قد ارتفعت إلى 25% من عدد السكان البالغ 32,361 أي بما يعادل 8 مليون نسمة لعام 2012 مما انعكس سلباً على المستوى المعاشي للمواطن وارتفاع مستوى الحرمان⁽²⁶⁾. على الرغم من انخفاض عدد الأسر المشمولة براتب الحماية الاجتماعية والتي لا بد وان تكون دليلاً على زيادة الرفاهية أو انخفاض نسبة الفقر في العراق كون شبكة الحماية تهتم بهذا الجانب مع زيادة تخصيصاتها ضمن الموازنة العامة فقد انخفضت هذه الأسر إلى 381345 أسرة في عام 2012 بينما كانت سنة 2008 (691707) أسرة⁽²⁷⁾ وبما يقارب 44,9%، بالمقابل نرى ارتفاع نسبة الفقر، وهنا تظهر إشكالية الاستهداف ومقدار الفساد الإداري والمالي إضافة إلى التعقيدات الإدارية وعدم التسريع في إجراءاتها الأمر الذي يؤدي إلى عزوف العديد من الأسر الفقيرة عن تقديم الطلبات، والتي وان قدمت فإنها تضيع وسط عدم الاهتمام واللامبالاة من قبل القائمين على هذا الأمر والذي يتطلب المراجعة لهذه البرامج وإدارتها. والجدول الآتي يوضح عدد الأسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية خلال العديد من السنوات.



جدول (2) عدد الأسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية للمدة (2006-2012)

السنة	عدد الأسر	الزيادة أو النقصان
2006	982595	-
2007	772216	-210379
2008	691707	-80509
2009	754224	62517
2010	367401	-386823
2011	395131	-27730
2012	381345	13786

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، إحصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق لسنة 2010 و2012.

إن آلية توزيع رواتب شبكة الحماية الاجتماعية على العديد من الفئات وحسب الجداول المرفقة للسنوات المتعددة بعد تفعيل شبكة الحماية الاجتماعية يظهر منها التفاوت في أعداد المشمولين من سنة إلى أخرى و التركيز على بعض الفئات دون الأخرى، إلا أن الغالب يتم التركيز على الفئة الأكثر تضرراً في المجتمع إلا وهي النساء وهن أربع فئات متنوعة (الأرملة، المطلقة، المهجورة، زوجة المفقود) وتتشترك ضمن فئة الطلاب والعاطلين عن العمل و عوائل السجناء الأمر الذي يوضح أهمية وعدد النساء التي تتوافق معها حالات الفقر والحرمان في العراق حيث تبلغ أعدادها للفئات الأربعة أعلاه ما مقداره 116678 فرد وبما يعادل 17% من إجمالي الأسر المشمولة من دون احتسابها ضمن الفئات الأخرى والتي يرفع من نسبتهم من الأعداد الكلية للمشمولين، أما إذا أخذنا بنظر الاعتبار النساء التي لم تدخل ضمن هذه الشبكة فالمعدل سيرتفع ويفارق كبير، وهذه الإحصاءات لسنة 2008 أما الفئات الأخرى (كفيف، مشلول، عاجز) فقد بلغ عددهم سنة 2008 ما مقداره 347261 فرد وهو عدد كبير أيضاً، ومن خلال هذين الرقمين تظهر حقيقة الوضع المعاش في العراق على المستوى المعاشي والاجتماعي ومقدار الظروف السيئة التي مروا بها لتولد هذه الأعداد من الأراذل والمطلقات والعاجزين وبالتأكيد فهو عدد غير شامل لكل المجتمع ومحصلة لما تم إدراجه فيما سبق من البحث بضوء الأرقام المدرجة وكما هو مدرج في الجدول (3)⁽²⁸⁾.



جدول (3) المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية وحسب فئة المشمولين لغاية 2008/12/31

المجموع	أخرى	عوائل السجاء والمفقودين	زوجة مفقود	مهجورات	عاجز	عاطل	مشلول	كفيف	مطلقة	أرملة	طالب	فاجر	المحافظة
90867	232	79	56	157	34707	21509	7591	3039	8018	14799	266	414	بغداد
36270	-	31	7	19	8146	17474	980	856	2145	6157	270	185	واسط
38249	32	20	5	-	7380	24617	1060	1041	606	3251	77	160	ديالى
34244	13	2	-	1	19062	9995	1983	341	435	2318	34	60	الانبار
59320	45	47	-	7	26576	4261	1835	2988	6977	15710	571	303	البصرة
28682	5705	10	-	3	8464	6625	1359	1459	1150	3666	25	216	ميسان
53960	38	34	-	75	14700	31336	1793	1278	1191	2954	346	215	ذي قار
55854	45	37	-	21	16270	27570	2972	2274	1699	4029	518	419	بابل
31843	72	37	-	8	11130	12114	1260	965	1640	4000	287	330	كربلاء
35392	24	25	-	148	22306	2535	1296	4048	859	3970	79	102	القادسية
23637	27	28	-	-	12171	5525	1525	1198	587	2397	105	74	كركوك
92890	59	25	-	-	70344	9427	2408	1947	1172	6709	431	368	نينوى
17767	36	14	-	21	7853	5673	808	494	474	2207	78	109	المثنى
40535	8	12	11	638	13492	12587	1157	442	1877	9660	281	370	النجف
33922	18	1	-	16	16551	4688	2381	5331	560	4268	53	55	صلاح الدين
673432	6354	402	79	1114	289152	195936	30408	27701	29390	86095	3421	3380	المجموع

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المجموعة الإحصائية السنوية، 2008.



وفي عام 2009 ارتفع عدد الأسر المشمولة من 673432 أسرة إلى 734572 خاصة الأسر التي تعليلها النساء من الأرمال والمطلقات، ف فيما يتعلق بالأرامل ارتفعت الأعداد من 86095 أسرة سنة 2008 إلى 106611 أرملة جراء عمليات الإرهاب من جهة والتجاء الأرامل إلى شبكة الحماية الاجتماعية على الرغم من انخفاض المبالغ المقدمة، كذلك المطلقات فقد ارتفعت أعدادهن مقارنة في سنة 2008 فمن 29390 مطلقة إلى 35136 مطلقة خلال عام 2009 مما يعكس جانبين أحدهما ايجابي يتعلق بالشبكة كونها أخذت تتسع للفئات المستحقة، وسلبى يتعلق في كثرة الطلاقات وكثرة المشاكل الاجتماعية جراء التأثير السلبي للظرف المعاش، وكذلك ارتفاع اعداد العاطلين عن العمل من 195936 عاطل سنة 2008 إلى 209027 فرد وهكذا بقية الفئات وكما يظهر الجدول بان محافظة بغداد هي الأولى من بين محافظات البلد من حيث الأعداد للعوائل المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية ويواقع 12112 أسرة ولتكون محافظة المثنى المحافظة الأقل استفادة من خدمات شبكة الحماية الاجتماعية ويواقع 21077 أسرة فقط ويفارق كبير وكما يوضحها الجدول (4).



قائمة المحافظات التي استفادت من برنامج الحماية الاجتماعية موزعين حسب المحافظة وفقه المشمول لعام 2009

جدول (4)

عدد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية موزعين حسب المحافظة وفقه المشمول لعام 2009

المجموع	أخرى	مهجر	مهجرة	عاطل	مشغل	كفيف	أسرة نزول	طالب	عجز عوق	عجز مرض	عجز شيخوخة	يتيم قاصر	مطلقة	أرملة	المحافظة
126112	427	88	231	25559	7786	3066	110	355	10136	6715	34183	5821	11974	24696	بغداد
37729	39	0	22	15301	1231	982	49	163	294	1624	12067	232	1187	4501	واسط
58380	75	25	22	27541	3143	2294	45	546	150	12070	4725	491	2041	5176	بابل
28411	82	0	34	7065	1303	958	36	443	94	633	10845	365	1847	4673	كربلاء
46099	0	1	660	12945	232	39	22	309	112	94	20030	382	1821	9388	النجف
23401	0	3	0	5547	1460	1007	0	111	2262	3284	6191	89	672	2742	كركوك
94946	0	0	0	9064	2523	1823	34	529	186	61285	8981	469	1411	8641	نينوى
37317	0	11	0	24129	1060	696	20	77	1421	473	6820	154	460	1991	ديالى
31636	4252	150	14	9618	1477	1616	19	49	799	677	6507	269	1294	3895	ميسان
64588	66	7	0	4679	1946	3174	51	648	4796	12560	12668	332	7262	16399	البصرة
21077	0	44	0	5796	808	492	18	25	57	668	7754	129	1209	3998	المشي
53295	60	0	99	29748	1768	1251	45	218	603	485	12646	253	1458	4661	ذي قار
39550	45	0	165	19493	1489	4339	47	140	442	785	7631	150	818	3991	القادسية
34512	0	0	1	8835	1736	238	3	129	1888	2469	14211	146	678	4178	الأنبار
24866	0	0	0	3707	2402	1204	1	84	987	640	11347	69	479	3938	صلاح الدين
12633	0	0	33	0	523	421	35	46	784	119	6253	93	552	3743	بغداد
734572	5046	330	1281	209027	30887	23681	535	3872	25001	104581	183849	4205	35136	106611	المجموع



أما في سنة 2010 فقد كان عدد المشمولين قد وصل إلى 317468 من الأفراد وليتم إيقاف أعداد كبيرة من عمليات صرف رواتب الحماية الاجتماعية لتصل إلى عموم المحافظات (دون إقليم كردستان) بحدود 196432 مستفيد وضع تحت بند الإيقاف الاحترازي في الشبكة حيث كانت محافظة نينوى أكثر المحافظات بالعدد الذين أوقفوا احترازيًا وبواقع 74970 فردًا بينما كانت محافظة الأنبار أقل المحافظات من حيث عدد الموقوفين احترازيًا، وكما موضح في الجدول (5).

جدول (5) عدد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية موزعين حسب المحافظات لعام 2010

المحافظة	عدد المشمولين	الإيقاف الاحترازي
بغداد	41028	57550
واسط	18966	5287
البصرة	23803	12903
القادسية	20609	1282
النجف	23294	6124
بابل	29975	4690
كربلاء	17298	2979
نينوى	8244	74970
كركوك	10169	5605
ذي قار	38190	1080
المتنى	8370	2692
صلاح الدين	14923	973
الأنبار	30862	216
ديالى	18813	9586
بلد والدجيل	1927	3202
ميسان	10997	7293
المجموع	317468	196432

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2010

من ما تقدم نلاحظ أن أعداد المشمولين ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية قد أخذ بالارتفاع من سنة إلى أخرى على الرغم من التعقيدات الإدارية والروتين في إجراء وإكمال المعاملات وكذلك تفعيل العديد من الأساليب التي اتخذت كتسهيل عملية صرف رواتب الرعاية الاجتماعية عن طريق البطاقة الذكية وما هيأته من تخفيف الزخم على دوائر الرعاية الاجتماعية عندما يحين موعد صرف الرواتب للمشمولين والتفرغ للمسؤوليات الأخرى المتعلقة ببقية الإجراءات، وفيما يتعلق بعدد المشمولين بشبكات الحماية فإنه في عام 2011 وصل العدد إلى 395192 فرد بعد أن كان عدد المشمولين في عام 2010 هو 317468 فرد، تأتي محافظة بغداد أولاً من حيث عدد المشمولين بواقع 68077 شخص تليها محافظة نينوى بـ 42963 فرد ثم ذي قار فالبصرة وكما مبين في الجدول (6).



في عام 2012 أخذت الإجراءات تتصف باحترافية أكثر وسجل انخفاض في الفساد الإداري في دوائر وزارة الرعاية الاجتماعية سواء على مستوى الدائرة الواحدة أو على مستوى العراق ككل مما أدى إلى شطب الكثير من الأسماء للمشمولين ممن لا تنطبق عليهم الضوابط المعمول بها، ومن ثم ينخفض عدد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية إلى 381345 فرد بعد أن كان 395131 فرد، وقد رجع هذا الانخفاض إلى العديد من الأسباب منها تقديم القروض الميسرة التي تخرج الحاصلين عليها من جانب الإعانات والرواتب الشهرية وكذلك جراء حصول وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على بيانات العاملين ضمن المؤسسات والشركات المتعاقدة مع الوزارات لإرسال العاملين لديهم باجر وبعقود إلى الوزارة ليتم حجب هذه الرواتب عنهم وكما في الجدول (7). إذ نلاحظ من خلاله تصدر محافظات بغداد ونيوى والبصرة وبابل من حيث أعداد المستفيدين.

جدول (7) عدد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية (المستمرين فقط) حسب الفئات والمحافظة لسنة 2012

المحافظة	يتيم قاصر	طالب متزوج	عجز شيخوخة	عجز مرض	كفيف	مشلول	عاطل	طالب يتيم	المجموع
بغداد	328	390	12101	25478	1174	9089	19604	0	68164
نيوى	397	161	5996	28999	633	1143	6335	0	43664
البصرة	119	144	6615	16539	2068	1514	2979	0	29978
بابل	39	16	747	5840	873	1411	20185	0	29111
ذي قار	53	6	2706	1844	338	563	23288	0	28798
واسط	101	109	2911	4880	432	1649	12214	0	22296
ديالى	89	14	1924	2268	203	1441	16095	0	22034
الانبار	70	16	1520	12978	116	1112	5707	0	21519
النجف	68	28	4291	8142	410	1167	7150	0	21256
القادسية	44	22	2183	1384	1642	1245	12468	0	18988
ميسان	90	136	3349	4280	1068	809	7676	0	17408
كربلاء	81	113	3159	1332	882	2054	9535	0	17156
صلاح الدين	93	70	2606	7712	631	1386	2488	1	14987
المتن	68	198	3815	2015	373	1321	5471	0	13261
كركوك	25	398	2464	2340	558	3266	3674	0	12725
المجموع	1665	1821	56397	126031	11401	29170	154869	1	381346

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المجموعة الإحصائية السنوية سنة 2012

المطلب الثالث: اثر التحويلات الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل العراق

التفاوت الداخلي في العراق :

إن معدل الدخل الفردي انخفض من (3600) دولار في فترة ثمانينيات القرن الماضي إلى ما بين (770 - 1000) دولار عام 2001 ثم انخفض مرة أخرى إلى أقل من 20% في عام 2003 بعد احتلال العراق⁽²⁹⁾، وقد صاحب هذه الانخفاضات المتعددة والمتوالية للدخل العديد من المشاكل الاقتصادية التي تجسدت في البطالة والتضخم وغير ذلك لتفرز حالة من التفاوت في الدخل، ووفقاً لمقياس معامل جيني الذي كان بحدود (0.351) في العام نفسه (2003) ثم بعد ذلك أصبح قيمته في



عام 2004 بحدود (0.415)⁽³⁰⁾. ويوضح الجدول الآتي مقدار التفاوت في متوسط دخل الفرد في عام 2003.

جدول (8) متوسط دخل الأسرة السنوي حسب مستويات الدخل لعام 2003

الربيع الثالث	متوسط	الربيع الأول	مستوى متوسط دخل الفرد في عام 2003
1528000	1146000	835944	منخفض جداً
2219158	1711846	1296000	منخفض
3028088	2311557	1660192	متوسط
4062000	3027159	2229082	عالٍ
5928812	4229660	2881162	عالٍ جداً
3528000	2230000	1398000	المتوسط

المصدر: إحصاءات الفقر في العراق، ورقة مقدمة إلى الورشة التدريبية لإحصاءات الفقر التي يعقدها قسم الإحصاء التابع للأمم المتحدة (UNSD) للفترة 25-28/ تشرين الثاني/ 2004، الأردن، 2004، بدون أرقام الصفحات.

إن ارتفاع متوسط دخل الأسرة ويشكل لافت خلال عام 2003 من الربع الأول إلى الربع الثالث من العام ذاته، غير أن ما أظهره تقرير المسح الذي صدرت نتائجه عام 2004 أن 11% من سكان العراق هم في حالة فقر مدقع وبما يعادل (2.9) مليون فرد تقريباً، ومعرضين لأن يكونوا غير آمنين غذائياً، إلا أن توزيع منح الموظفين في دوائر الدولة والتي ساهمت بشكل كبير في رفع القوة الشرائية عام 2003 ولاسيما في النصف الثاني منه بسبب ارتفاع الدخل الناجم عن تعديل سلم الرواتب والأجور لمختلف شرائح المجتمع في العراق⁽³¹⁾. إن ارتفاع دخل هذه الشريحة دون الالتفات إلى شريحة غير الموظفين الذين انخفضت دخولهم بصورة كبيرة مقارنة مع دخول هذه الشريحة (الموظفين) وشريحة الدخل المرتفع والمرتفع جداً حسب التقسيم الخماسي لفئات الدخل الأمر الذي أدى إلى زيادة التفاوت فيها لتصل في عام 2004 إلى (0.415)، إضافة إلى عدم كفاية نظام البطاقة التموينية والقيام بدورها في توفير الغذاء الكافي للأسرة العراقية ذات الدخل المنخفض والعاجزة من خلال دخولها في توفير مفرداتها من السوق المحلية ولعدد من الأسباب منها عدم الانتظام في توزيعها بعد عام 2003 وما تلاه، إضافة إلى ارتفاع البطالة والتي بلغت 28% والبطالة الناقصة التي بلغت 22%، لا سيما في المناطق الريفية، إذ أظهرت نتائج مسح 2003 إلى أن الأسر التي تعيلها النساء أكثر هشاشة للوقوع في الفقر وانخفاض دخولها وعدم قدرة هذه الأسر على شراء المواد الغذائية حتى مع توفرها في الأسواق⁽³²⁾. كما أظهرت نتائج مسح الأسرة للمدة 2003-2005 اعتماد العراقيين على البطاقة التموينية وكونها تمثل عصب شبكة الأمان الغذائي للعائلة العراقية، ومما زاد في تدهور الحالة المعاشية وانخفاض الدخل هو عمليات التهجير والنزوح داخل العراق وخارجه حيث أشار البنك الدولي إلى أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت بنسبة 30% لتبلغ (480 - 630) دولار في عام 2003 مع لفت الأنظار إلى أن سعر برميل النفط قد بلغ 29 دولار، وبطاقة إنتاجية مقدارها 1.5 مليون برميل يومياً للسنة ذاتها⁽³³⁾. إن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى ما يقارب (0.98) مليون دينار في عام 2003 جراء الأحداث التي جرت في هذه السنة من احتلال البلد وإحداث أمنية ليعاود الارتفاع على أثر تزايد صادرات النفط العراقية التي وصلت إلى (1,957)⁽³⁴⁾ مليون برميل عام 2006 إذ ارتفع



في عام 2004 إلى 1,73 مليون دينار ثم استمر في الارتفاع حتى وصل في عام 2006 إلى 2,93 مليون دينار وكما موضح في الجدول الآتي.

جدول (9) تطور الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه بالأسعار الجارية للمدة 2003 - 2006

السنة	الدخل القومي مليون دينار	متوسط دخل الفرد دينار عراقي
2003	25,728,748	976,794
2004	46,923,315,7	1,728,935,7
2005	65,798,566,8	2,353,058,2
2006	85,431,538,8	2,926,339

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، ص42.

إن الجدول يظهر تزايد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي غير إن هذه الزيادة لم تكن بشكل يساوي بين جميع الأفراد بل كانت لفئة دون أخرى الأمر الذي عمق من التفاوت في مستوى الدخل والإنفاق على الرغم من أن الارتفاع في الأسعار بصورة عامة قد شمل جميع الأفراد دون استثناء حيث ارتفع الرقم القياسي العام للأسعار فبلغ (6943,5) نقطة لعام 2003 بعد أن كان (5197) نقطة لعام 2002 وارتفاع مقداره (1746,5) نقطة ونسبة نمو مقدارها (33,6%)، وقد بلغ هذا الحد جراء الزيادة في القدرة الشرائية⁽³⁵⁾. وكذلك فعند النظر في البيانات الخاصة بالنمو الاقتصادي للنتائج المحلي لنفس المدة 2003-2006 أظهرت أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد ازداد من (29.6) تريليون دينار عام 2003 إلى ما يقارب (65.6) تريليون دينار عام 2006 وليرتفع معه نصيب الفرد منه من (1,123,000) دينار تقريباً إلى (3,274,000) تقريباً للمدة نفسها وحسب الجدول الآتي.

جدول (10) تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية ومتوسط نصيب الفرد منه للمدة (2006-2003)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية/ مليون دينار	نصيب الفرد منه دينار عراقي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة/ مليون دينار	متوسط نصيب الفرد أسعار ثابتة/ مليون دينار
2003	29,585,788.6	1,123,227	26,990,4	1,025
2004	53,235,358,8	1,961,509,2	41,607,8	1,223
2005	73,533,598,6	2,629,674,9	43,438,8	1,226
2006	95,587,954,8	3,274,233	47,851,4	1,661

المصدر: (وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010-2014)، بغداد، كانون الأول، 2009، ص42)

إن هذه الزيادات انعكست على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث ازداد وكما يتضح من الجدول السابق من (1,025) دينار في عام 2003 إلى (1,661) دينار عام 2006⁽³⁶⁾. مما سبق يتضح أن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي سيؤدي بالتأكيد إلى ارتفاع الإنفاق جراء الارتفاع بالدخل خاصة إذا ما لاحظنا أن النفقات التشغيلية شكلت ما نسبته (85%) عام 2004 لتتخفف في عام 2006 إلى (74%) لصالح النفقات الاستثمارية التي لم تشكل سوى (16%) من



إجمالي الإنفاق في 2004 والتي لم ترتفع حتى عام 2008 إلا إلى (26%)، من هذه البيانات يتضح لنا مقدار التأكيد على الرفاهية الاستهلاكية على حساب النمو الاقتصادي ولأسباب مختلفة⁽³⁷⁾. لقد كشفت خارطة الحرمان لسنة 2004 ان ما يقرب من (31%) من الأفراد محرومون من الحاجات الأساسية، وهذه الأسر والأفراد الذين ينقسمون إلى فئتي مستوى معيشة منخفض ومنخفض جداً، وتشكل نسبتهم (5%) من الأسر و (6%) من الأفراد ويمثلون السكان الذين يعيشون في فقر مدقع⁽³⁸⁾، ومن هنا يتبين وجود تفاوت في توزيع الدخل سواء بين الأسر أو بين الأفراد.

معامل جيني ومقدار التفاوت في العراق

إن الدخل هو أحد أهم مقومات الحياة الاقتصادية للأفراد وتتعدد مصادر الدخل للأفراد تبعاً لاختلاف مصادر الدخل إذ تشكل مصادر الدخل المتأتية من الأجور والرواتب أكثر من نصف هذه المصادر، أما الرواتب الاجتماعية والتي تشمل الإعانات التي تقدمها شبكة الحماية الاجتماعية وتعويض البطالة، وإن مقدار هذه الرواتب كمتوسط لدخل الفرد تصل إلى 7 الآلاف دينار، كما تعد الدخل المتأتية من العاملين لحسابهم الخاص من المصادر المهمة للدخل في العراق، وكذلك فإن الدخل المتأتية من الملكية والدخل المتأتية من الدخل التحويلية الأخرى هي الأخرى تشكل نسب متفاوتة من الدخل⁽³⁹⁾. يتضح من الجدول (11) انخفاض قيم معامل جيني بالنسبة للبلد ككل ويوضح ان مقدار التفاوت منخفض بين الفئات الدخلية للسكان على الرغم من وجود التفاوت حيث بلغت قيمة المعامل في عام 2003 ما مقداره (0.351) على الرغم من التأثير الواضح للعديد من العوامل التي سبق ذكرها، أما في عام 2004 فقد ارتفعت قيمة هذا المعامل لتصل إلى ما مقداره (0.415) لتظهر آثار سياسة رفع دخول الموظفين من خلال سلم الرواتب الذي استحدث وقتها، وبالمقابل انعكست آثار البطالة وفقدان الكثير من الوظائف جراء الإجراءات التي اتخذت بعد سقوط النظام السابق من تسريح الجيش وحل الأجهزة الأمنية وباقي الإجراءات التي أدت إلى رفع نسبة البطالة وزيادة أعداد العاطلين لتعقبها أعمال العنف والتفجير ومن ثم ازدياد حدة البطالة وانخفاض الدخل لهذه الشريحة التي أخذت تتسع والتي انعكس وجودها على حدة التفاوت في الدخل واتساع قاعدة الفقراء والمعدمين بالإضافة إلى الإجراءات التي تم العمل بها من خلال رفع الدعم عن السلع وتردي البطاقة التموينية كلها أمور أدت إلى ازدياد نسبة الفقر وبالتالي رفع قيمت معامل جيني ليكشف مقدار التفاوت الدخلي.

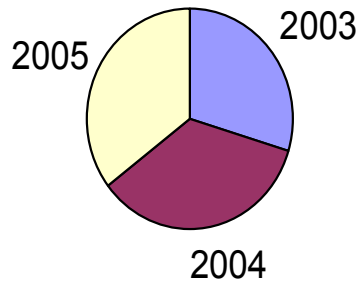
جدول (11) قيم معامل جيني في العراق للمدة (2003 - 2006)

السنة	2003	2004	2005
قيم معامل جيني	0.351	0.415	0.420

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الأحوال المعيشية في العراق، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2007، HISES.



شكل (١) معامل جيني في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على ارقام جدول (11).

أما بالنسبة للمحافظات العراقية فقد أفرزت السياسات المتبعة سابقاً إلى إحداث تفاوت في الدخل بينها وخاصةً المحافظات الشمالية (إقليم كردستان) وبما استطاعت من توفيره من مستوى دخل جيد بعد أحداث عام 1991 وانفصالها عن إدارة النظام آنذاك وعزل هذه المحافظات عن تأثير العقوبات الاقتصادية المدمرة على الواقع الاجتماعي والاقتصادي ومحاولة الإقليم من بناء منظومته المستقلة الاقتصادية والسياسية وبما يضمن استمرار تثبيتها ورفع دخول مواطنيها وزيادة رفاهية الفرد فيها، وفي الجهة المقابلة نجد المحافظات الأخرى تعيش تحت وطئت العقوبات الاقتصادية وتدني الدخل وتدمير البنية التحتية هذا من جانب ومن جانب آخر هو العناية التي أولتها الدولة إلى بعض المحافظات دون غيرها كبغداد والموصل والبصرة وبما تمثله من بعد حضاري واقتصادي وسياسي فتم الاهتمام بها مما أدى إلى رفع مستوى الدخل فيها أيام النظام السابق ليضاف إلى ذلك الموقع الجغرافي بالنسبة إلى موقعها كساحة للنزاعات والحروب⁽⁴⁰⁾.

ان التباين والتفاوت في توزيع الدخل بين محافظات العراق سواء في معدلات الدخل الأسرية أو الفردية فإن متوسط دخل الأفراد في اربيل يقترب من ضعف متوسط الدخل في محافظة القادسية على سبيل المثال اذ أظهرت نتائج المسوحات إن (54%) من السكان في عام 2005 ينفقون أقل من دولار واحد في اليوم مع إن متوسط الإنفاق الوطني للفرد الواحد هو (35) دولار أمريكي وإن معدل الإنفاق على المواد الغذائية بلغ (52%) من مجموع الإنفاق مما يعزز الدليل بانخفاض الدخل⁽⁴¹⁾، وقد أظهر تقرير المسح الذي صدرت نتائجه في عام 2004 إن (11%) من السكان في العراق أي ما يعادل (2.6) مليون نسمة تقريباً في مستوى فقر مدقع ومعرضين ليكونوا غير آمنين غذائياً، لذلك ارتبط ضعف القدرة الشرائية بالارتفاع بمعدل البطالة والعمالة الناقصة لا سيما في المناطق الريفية اذ بين مسح 2003 هشاشة الحالة المعيشية وإمكانية وقوع الأسر في الفقر للأسر التي ترأسها النساء وهذه الأسر قد تزايدت بفعل الأوضاع والظروف التي عاشها العراق من حروب وإرهاب⁽⁴²⁾، وقد أظهر مسح الأحوال المعيشية في العراق لعام 2004 نسبة (8%) من السكان أرامل مقابل (55%) متزوجات من إجمالي



عينة المسح، وقد أشارت تقارير الأمم المتحدة إن ما بين 9 إلى 10 نساء يتزلن يومياً، إضافة إلى إن وزارة المرأة أشارت إلى إن هناك 8 ملايين أرملة في العراق، 300 ألف منهن في بغداد فقط⁽⁴³⁾.

فاعلية التحويلات الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل (بعد 2007)

في عام 2007 أصبحت دائرة الرعاية الاجتماعية تهتم بمشروع شبكة الحماية الاجتماعية وتعني بدفع إعانات مادية لدعم الأسر معدومة الدخل أو ذات الدخل المنخفض⁽⁴⁴⁾. ومحاولة هذه الدائرة من خلال برنامج شبكة الحماية الاجتماعية من رفع المعاناة وتقليل الفقر والحرمان والاستبعاد الاجتماعي كظواهر سلبية مرغوب بإلقتها أو على الأقل تقليل آثارها من المجتمع العراقي وبذلك تم التركيز على العديد من الأهداف ذات العلاقات بهذه الموضوعات وخاصة محاولتها تقليل التفاوت في الدخل والإنفاق وإعادة التوازن والاتزان الذي اخذ الاضطراب بكافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية من طرق أبواب الأسر العراقية، لقد أوضح المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة في عام 2007 العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للعديد من المتغيرات والمؤشرات التي أوضحت وبنسبة مرتفعة الأحوال المعيشية للأسر والأفراد من خلال الدخل والإنفاق موضحاً مقدار التفاوت ومدى أهمية التحويلات الاجتماعية في عملية تقليل التفاوت وإعادة توزيع الدخل الصالح للطبقات الفقيرة والأسر المعتمدة من فئات الدخل المنخفض والمنخفض جداً أو ما يعرف بالفئات المحرومة.

قياس وتحليل التفاوت في الدخل ما بعد 2007:

من خلال النتائج التي أظهرتها مسوحات ميزانية الأسرة و المسوحات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى والتي أوضحت وبما لا يقبل الشك وجود تفاوت في الدخل والإنفاق ما بين الأسر سواء في البعد الجغرافي أو بين الأسر ضمن البعد الجغرافي الواحد وبما يشمل مؤشري متوسط إنفاق الفرد والأسرة وكذلك مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي، وسنقتصر على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي لسنة 2007 وكذلك لسنة 2011 وما تخللها من دراسات اعتمدت على هذان المسحان ولذين اظهر جليا وجد فجوة كبيرة بين المحافظات الوسطى والجنوبية من جهة ومحافظات إقليم كردستان من جهة أخرى، وكذلك مقدار التفاوت الأكبر ما بين الريف والحضر وعلى مستوى المحافظات⁽⁴⁵⁾. إلا أن قيمة معامل جيني للعراق منخفضاً قياساً مع 128 بلداً حيث جاء العراق بالمرتبة الثامنة عشر إذ كانت قيمة جيني في العراق بحدود (0.309) بينما كانت في مصر تساوي (0.344) والجزائر (0.353) واليمن (0.377) وإيران (0.384) والأردن (0.388) والمغرب (0.395) تركيا (0.436)⁽⁴⁶⁾. لذا يعد العراق من اقل الدول التي ذكرت تفاوت في الدخل في عام 2007 الا ان هذا الوضع لم يستقر أو يتحسن حيث انعكس الأمر في العراق ليتخلف معامل جيني بالنسبة لبعض هذه الدول التي توفر عنها قيمة المعامل كتركيا التي بلغت قيمة معامل جيني لتوزيع الدخل عام 2011 (0.397) والأردن (0.377) وإيران (0.383) مصر (0.321) والمغرب (0.409)⁽⁴⁷⁾، بينما العراق بلغت قيمة المعامل فيه (0.518) وهذا مقدار كبير من التفاوت وانتكاسة لمدة هي أربعة أعوام فقط اي من عام 2007 إلى عام 2011 وقد رجع الارتفاع الى سلم الرواتب وإعطاء رواتب عالية بالقياس الى الأجور خارج القطاع العام وكذلك يعود إلى التضخم ذو الآثار السلبية على درجات التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق⁽⁴⁸⁾.



أما بالنسبة للإنفاق وخاصة فيما يتعلق بالإنفاق على المواد الغذائية والذي يعكس هذا المؤشر العلاقة بين الدخل المنخفض والنسبة المرتفعة للإنفاق على المواد الغذائية حيث يبين الجدول الآتي مقدار التغير في نسبة الإنفاق على المواد الغذائية لمجموعة من السنوات.

جدول (12) نسبة الإنفاق على المواد الغذائية وفق نتائج مسوحات الميزانية في العراق

النسبة	نسبة الإنفاق على المواد الغذائية
نتائج مسح ميزانية الأسرة السريع في العراق لسنة 2005	46.6
نتائج المسح الاقتصادي والاجتماعي للأسرة لسنة 2007	46

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج مسوحات ميزانية الأسرة لسنوات مختارة.

يتضح أن الإنفاق أخذ ينخفض كنسبة من الدخل على المواد الغذائية بعد عام 2003 جراء دخول سلع غذائية كثيرة من حيث النوع والعدد من دول الجوار لأسباب تعود أهمها إلى رفع الرسوم الكمركية وفتح الحدود إضافة إلى تقديم المنح والتعديل الذي حصل في سلم الرواتب للموظفين اللذين يشكلون نسبة غير قليلة من السكان ولكن بقيت هذه النسبة تدلل على الارتفاع النسبي للإنفاق فقد تكون 46.6% من الدخل هي نسبة عالية تشير إلى تدني مستوى الدخل وتعزز إلى شمول المجتمع بأغلبية هذه الفئة إلى الأسر ذات الدخل المنخفضة التي تنفق نسبة كبيرة من دخلها على المواد الغذائية، وكذلك فإن الأرقام تشير إلى بقاء النسبة تقريباً بعد عام 2007 حيث بلغت ما مقداره (46%) من الدخل وهي نسبة مرتفعة جراء العديد من الأسباب منها التدهور الذي أصاب مفردات البطاقة التموينية وتدني نوعيتها إضافة إلى عدم الانتظام في توزيعها الأمر الذي دفع المستهلك من الأسرة العراقية إلى اللجوء إلى السوق لشراء ما يحتاجه منها، وهذا يبرز أهمية ودور التحويلات الاجتماعية وبالخصوص البطاقة التموينية فأن الاضطرابات فيها أدى إلى انخفاض الفائدة النسبية لهذه المفردات. وتشير تحليل النتائج على مستوى الفئات الخمسية وجود تفاوت كبير بين متوسط الإنفاق السنوي للأفراد في ضوء تقسيمهم حسب الفئات الخمسية الأفقر والأغنى حيث ان (40%) من السكان لا يتجاوز متوسط الإنفاق لديهم عن 100 ألف دينار شهرياً وأن الفئة الوسطى يكون معدل إنفاقها للفرد ضمن الفئة الثانية من التصنيف الثلاثي لا يتجاوز 150 ألف دينار إلا ان الفئة الخامسة أو الثالثة على المقياس الثلاثي والخامس على المقياس الخماسي لا تبعد عن 250 ألف دينار⁽⁴⁹⁾.

ويلاحظ ان 20% من السكان الفقراء يعيشون بدخل هو اقل من دولار واحد في اليوم في عام 2007 وان نسبة السكان الذين يعيشون بنفس المستوى من عام 2005 كانوا يبلغون 23.2% وبالتالي فإن هناك تحسن في الدخل، غير ان التفاوت في الإنفاق بين الأفقر والأغنى موجود وبصورة كبيرة، أما في مسح عام 2007 فأصبح يساوي 20% هم سكان الأفقر في العراق⁽⁵⁰⁾. أما في عام 2011 أصبح عدد المحرومين غذائياً يقل 5.99% من العراقيين أي بحدود 18 مليون حيث انخفض عدد المحرومين ما بين عامي 2007 إلى عام 2011 بنسبة 14% وبحدود 294 ألف نسمة⁽⁵¹⁾. ومن الجدير بالملاحظة خلال تغطية شبكة الحماية الاجتماعية وعدم قدرتها على تغطية ومواكبة الزيادة السكانية فإنه مع انخفاض نسبة المشمولين بإعانات الشبكة على مستوى الفرد فقد بلغت 2.7% من السكان عام



2009 انخفضت إلى 1.4 في عام 2011 وبالتالي فأن مقدار او مقدرة معالجة شبكة الحماية للأفراد أو الأسر الذين هم بحاجة إلى تغطية الشبكة تكون ضعيفة⁽⁵²⁾.

وبالتالي يكون إعادة توزيع الدخل جراء التحويلات الاجتماعية في العراق غير دقيق على اعتبار أن تقليل التفاوت في الدخل في العراق أسبابه هو دفع وتعديل الرواتب والأجور التي مصدرها الإيرادات الحكومية التي هي في الغالب ناجمة عن الإيرادات النفطية وليس الاستقطاع من الدخل المرتفعة بواسطة الضرائب في محاولة رفع مستواهم المعاشي للموظفين، وبالمقابل بقي الفرد غير الموظف في العراق يعيش في مستوى منخفض من الدخل مع إفرازات الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وما خلفته الحروب المتتالية والعقوبات التي أثرت على مختلف طبقات المجتمع ولاسيما الفقيرة منها.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- ان الأساس في شمول الأسر والأفراد بالتحويلات الاجتماعية كونهم معدومي الدخل او من ذوي الدخل المنخفض، غير إن المستهدفين أو المتقديين جلمهم غير مطابقين لهذا المفهوم .
- 2- سياسة أو برامج التحويلات الاجتماعية ينبغي ان ترصد مظهرين مهمين هما نسبة الفقر وفجوته في احتساب أو تحصين حصص المحافظات من الأسر المشمولة بضوابط الشمول غير أن الوزارة قد حددت نسبة مئوية قدرها 20% من السكان بشكل كلي أي إنها اعتمدت معياراً واحداً لجميع المحافظات دون الاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق وتقرير تحليل الفقر في تحديد الاستهداف .
- 3- ان التحويلات الاجتماعية في العراق لا تميز بين الآمنين غذائياً من غيرهم فبالنسبة للبطاقة التموينية فإنها ما تزال يستلمها جميع أفراد المجتمع العراقي مما تفقدها دوراً مهماً هو إمكانية جعلها أداة لإعادة توزيع الدخل بالإضافة إلى دورها تحقيق الأمن الغذائي للأسرة الفقيرة .
- 4- وجود تفاوت كبير في الدخل بين المحافظات وبين سكان الريف والمدينة، وضعف دور التحويلات الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل مع الاستمرار ضمن السباقات المعمول بها ومن ضمنها عدم الدقة في شمول المستحقين بالرغم من الجهود المبذولة في هذا السياق والتي وصلت الى درجة جيدة لكنها غير كافية كذلك ان تمويل التحويلات في معظمها من الإيرادات النفطية (إيرادات ريعية) وبالتالي فان دورها يتمثل بكونها يقللان من التفاوت في الدخل وليس إعادة توزيع الدخل .
- 5- عدم كفاية الرواتب الاجتماعية للعيش الكريم للمواطن حيث ان ما يتم تخصيصه من رواتب هي مبالغ رمزية عند قياسها ومقارنتها بأسعار السوق اضافة إلى أهمية ربط هذه الرواتب بنسب التضخم، وجعل عملية تغييرها أكثر مرونة مع نسب التضخم لتقوم بدورها بصورة مثلى .
- 6- عدم إتباع آليات بسيطة وفعالة في ترويج معاملات المشمولين بضوابط الاستفادة من التحويلات الاجتماعية .
- 7- ضعف التخصيصات المالية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبما لا يتسم مع ضخامة اعداد من تطبق عليه الشروط والضوابط .



ثانياً: التوصيات

- 1- تصحيح نظام الاستهداف من خلال الفصل بين المشمولين بإعانات الرعاية الاجتماعية الدائمة كالمعوقات والأرامل والعجزة وبين من يستحق الإعانة مؤقتاً لغاية تغيير حالته المسببة عدم حصوله على دخل أو انخفاض دخله حيث ان فاعلية اي مظلة للأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية تعتمد على دقة الاستهداف وعدالته بحيث لا تشمل غير الفقراء والمشمولين بالضوابط ولا تستبعد ونستثني من هم فقراء او مشمولين بالضوابط .
- 2- توسيع الاستهداف لمن هم ضمن الضوابط ولم يتم شمولهم من خلال اصلاح نظام الاستهداف في شبكة الحماية الاجتماعية من خلال الدروس والخبرات المستنبطة جراء تنفيذها على مدى السنوات الماضية وعدم الجمود والتحجر عند حد معين من تقديم الخدمات .
- 3- إصلاح نظام البطاقة التموينية من خلال شمول المستحق بها دون غيره خاصة مع تفشي الفساد المالي والإداري من جهة وتوفير مواد البطاقة التموينية وبأسعار هي اقل كلفة من كلفة توزيعها من قبل الدولة من خلال توزيعها كإبونات غذائية تصرف في مولات او أماكن تابعة للقطاع الخاص وعلى اساس عدم صرف هذه الكابونات الا كوسيلة دفع لشراء مواد غذائية من مالكيها القانوني لحصر طرق الفساد وبيع هذه البطاقات من قبل مالكيها القانوني .
- 4- توسيع قاعدة التحويلات الاجتماعية لغرض تقليل التفاوت بين الفئات الاجتماعية طالما يتم تحويلها من الإيرادات النفطية وتدعيم دورها في إعادة .
- 5- إعادة النظر في التشريعات الاجتماعية النافذة وإدخال التعديلات التي تتسجم مع التحويلات التي تجري على صعيد الواقع .
- 6- العمل على اشتراك الجهاز الرسمية وغير الرسمية من خلال إيجاد بيئة إدارية جديدة للعمل الاجتماعي تشرك فيها الأفراد ممن هم نشطاء في العمل الخيري .
- 7- مشاركة الفقراء والمهمشين في التخطيط التشاركي والذي يجب أن يكون لا يبنى على الاستهداف المحدد لفئات معينة بل إلى الاستهداف المبني على الفقر وتحديد الأصولية للتمتع بها .

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر العربية

- 1- الوقائع العراقية، العدد 3080، تاريخ النشر 13/1/1986 .
- 2- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج البنك، الأوراق الخلفية لدراسة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق، 2007. IHSES، تشرين الأول 2008.
- 3- الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011. 2011.
- 4- الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، هيئة إحصاء إقليم كردستان، معهد بحوث التغذية /وزارة الصحة العراق، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، 2008 .



- 5- التقرير الصادر عن جهاز التخطيط المركزي بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي للأمن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق لسنة 2012.
- 6- الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، إحصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق لسنة 2012.
- 7- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2003 ومطلع عام 2004.
- 8- برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع وزارة التخطيط، الأمن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق 2012.
- 9- حارث حازم أيوب، التنمية الاجتماعية في العراق، المسارات والتحديات أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2004.
- 10- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014.
- 11- عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد المسعودي، الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011.
- 12- كامل كاظم بشير الكناني، أرجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم، بغداد 2013.
- 13- مكتب العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعولمة عادلة، التقرير السادس مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة 2011 البند السادس من جدول الأعمال، مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا.
- 14- وزارة التخطيط المركزي للإحصاء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق دراسة في ثلاثة أجزاء، 2011.
- 15- الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج البنك الدولي، الأوراق الخلفية لدراسة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق 2007- IHSES- تشرين اول 2008.
- 16- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2010 - 2014، مطبعة شركة دار الأحدي، الطبعة الأولى، 2009.
- 17- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وآخرون، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، 2008.
- 18- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق، آذار 2009.
- 19- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بالتعاون مع وزارة التخطيط وإقليم كردستان، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، الطبعة الأولى، شركة دار الأحدي، 2009.
- 20- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2008.



21- حارث حازم أيوب، التنمية الاجتماعية في العراق، المسارات والتحديات أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2004.

الصحف والمجلات:

22- حسناء ناصر إبراهيم، وصال عبد الله حسين، واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق وأثرها في حماية المستهلك، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك مجلد رقم (1) عدد (2)، 2009.

23- عدنان ياسين مصطفى، شبكات الأمان الاجتماعي العربية الفعل والتحدى، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، السنة الثانية، العدد (5) بغداد 2000.

24- علي عبد الهادي مسلم، نحو إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 24، العدد 9، 2012.

25- محمود هشام محمد، عبد الرحمن نجم، ظاهرة الفقر في العراق الواقع والمعالجات للمدة (1976-2007)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (28)، 2011.

26- سعد محمد طه، قياس وتحليل التفاوت في الإنفاق على الأساس التوزيع الجغرافي في العراق 2011، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الدولي جيو تونس في دورته السابعة، تونس للفترة من 8_12 نيسان / 2013.

27- كريم حمزة، الرعاية الاجتماعية، مؤسسة ديستمنستر، منظمة دار الخبرة، كانون الثاني 2014.

28- كريم محمد حمزة، شبكات الأمان والضمان الاجتماعي، تجربة العراق، دراسة قدمت إلى المؤتمر الدولي للتشغيل الذي نظمته منظمة العمل الدولية، عمان، 2005.

29- كريم محمد حمزة، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق للأهداف والمبادئ، بحث قدم إلى المؤتمر (شبكة الحماية الاجتماعية الواقع والأفاق)، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع بيت الحكمة بتاريخ 26/6/2006.

30- وفاء جعفر المهداوي، المرأة ... الشريك الجديد، منظمة التنمية والتحول إلى اقتصاد السوق في العراق، ص 10 بحث منشور على الموقع الإلكتروني www.iier.org.

ثانيا: المصادر الانكليزية:

الكتب الانكليزية:

- 1- Michal Samson ,Social cash transfers and pro-poor Growth ,EPRI,2009.
- 2- OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, 2007.
- 3- OECD, National Accounts at a Glance 2014 OECD PUBLISHING, 2, rue Andre-Pascal, 75775 PARIS CEDEX 16 , 2014.
- 4- OECD, Social Benefits, national accounts at a glance 2009, OECD Publishing, 2009.
- 5-Christiaan grootaert Poverty and Social Transfers in Hungary,1997. A Study published in website: www.worldbank.org.



هوامش البحث

- (1) مكتب العمل الدولي، الضمان الاجتماعي من أجل العدالة الاجتماعية وعلامة عادلة، التقرير السادس مؤتمر العمل الدولي، الدورة المائة 2011 البند السادس من جدول الأعمال، مكتب العمل الدولي، ط1، جنيف، ص6.
- (2) OECD, National Accounts at a Glance 2014, OECD Publishing, 2014, P. 96.
- (3) OECD, Social Benefits, national accounts at a glance 2009, OECD Publishing, 2009, P.32.
- (4) Christiaan grootaert Poverty and Social Transfers in Hungary, 1997.p6. A study published in website: www.worldbank.org.
- (5) Michael Samson E, Social Cash Transfers and Pro-Poor Growth, in OECD Promoting Pro-Poor Growth: Social Protection, Social Protection, OECD Publishing, 2009, P.43.
- (6) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق دراسة في ثلاثة أجزاء، 2011، ص27.
- (7) حسناء ناصر إبراهيم، وصال عبد الله حسين، واقع شبكات الحماية الاجتماعية في العراق وأثرها في حماية المستهلك، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك مجلد رقم (1) عدد (2)، 2009، ص111.
- (8) حارث حازم أيوب، التنمية الاجتماعية في العراق، المسارات والتحديات أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2004، ص 158 .
- (9) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص123 .
- (10) د. كريم حمزة، الرعاية الاجتماعية، مؤسسة ديستمنستر، منظمة دار الخبرة، كانون الثاني 2014، ص2.
- (11) حارث حازم أيوب، مصدر سبق ذكره، ص 159.
- (12) الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج البنك الدولي، الأوراق الخفية لدراسة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق، 2007، IHSES، تشرين الأول 2008، ص 14.
- (13) الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع برنامج البنك، مصدر سبق ذكره نفسه، ص 14 .
- (14) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج البنك، الأوراق الخفية لدراسة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق، 2007، IHSES، تشرين الثاني 2008، ص 11.
- (15) الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع برنامج البنك، مصدر سبق ذكره، ص 11.
- (16) حسناء ناصر إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص113.
- (17) د. كريم محمد حمزة، شبكات الأمان والضمان الاجتماعي، تجربة العراق، ودراسة قدمت إلى المؤتمر الدولي للتشغيل الذي نظّمته منظمة العمل الدولية، عمان، 2005، ص2 .
- (18) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر 2010 - 2014، مطبوعة شركة دار الأحمدي، الطبعة الأولى، 2009، ص15.
- (19) التقرير الصادر عن جهاز التخطيط المركزي بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي للأمن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق لسنة 2012، ص19-20.
- (20) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير خط الفقر وملاحق الفقر في العراق، آذار 2009، ص8.



- (21) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، مصدر سبق ذكره، ص 31.
- (*) يعرف الحرمان الغذائي، بأنه قياس نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات للطاقة الغذائية.
- (22) WFP برنامج الأغذية العالمي بالتعاون مع وزارة التخطيط، الأمن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق 2012، ص 23.
- (23) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء، خارطة الحرمان ومستويات معيشة العراق، مصدر سبق ذكره، ص 146.
- (24) WFP بالتعاون مع CSO، الأمن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 57.
- (25) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بالتعاون مع وزارة التخطيط وإقليم كردستان، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر، مصدر سبق ذكره، ص 30.
- (26) د. كامل كاظم بشير الكناني، د. كامل كاظم بشير الكناني، أرجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي، الطبعة الأولى، دار الدكتور للعلوم، بغداد، 2013، ص 268.
- (27) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، إحصاءات وحدات الرعاية الاجتماعية في العراق لسنة 2012، ص 4.
- (28) وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2008.
- (29) د. عبد علي كاظم المعموري، بسمة ماجد المسعودي، الأمم المتحدة والتضحية بالأمن الإنساني في العراق، الطبعة الأولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2011، ص 301 - 302 .
- (30) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح أحوال المعيشة في العراق، المسح الاقتصادي والاجتماعي 2007-IHSES، مصدر سبق ذكره، ص .
- (31) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2003 ومطلع عام 2004، ص 15 .
- (32) الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، هيئة إحصاء إقليم كردستان، معهد بحوث التغذية /وزارة الصحة العراق، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، 2008، ص 4 - 5.
- (33) د. علي عبد الهادي مسلم، نحو إستراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، مجلة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 24، العدد 9، 2012، ص 46 .
- (34) OPEC, Annual Statistical Bulletin, Austria, 2007.P.12
- (35) البنك المركزي العراقي، مصدر سبق ذكره، ص 15 .
- (36) وزارة التخطيط العراقية، خطة التنمية الوطنية، مصدر سبق ذكره، ص 43 .
- (37) المصدر السابق نفسه، ص 43.
- (38) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج البنك الدولي، الأوراق الخلفية لدراسة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 9.



- (39) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات مع برنامج البنك الدولي، الأوراق الخلفية لدراسة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق 2007، IHESI، مصدر سبق ذكره، ص 31 - 32 .
- (40) د. محمود هشام محمد، د. عبد الرحمن نجم، ظاهرة الفقر في العراق الواقع والمعالجات للمدة (1976-2007)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (28)، 2011، ص 5.
- (41) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وآخرون، التحليل الشامل للأمن الغذائي والفئات الهشة في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 48 .
- (42) المصدر السابق نفسه، ص 4-5 .
- (43) د. وفاء جعفر المهدي، المرأة ... الشريك الجديد، منظمة التنمية والتحول إلى اقتصاد السوق في العراق، ص 10 بحث منشور على الموقع الإلكتروني. www.iier.org
- (44) حسناء ناصر إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 114.
- (45) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبرنامج البنك الدولي، الأوراق الخلفية لدراسة إستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 25.
- (46) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وزارة التخطيط، إقليم كردستان، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر (خلاصة)، مصدر سبق ذكره، ص 8.
- (47) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2011، ص 141-142.
- (48) سعد محمد طه ، قياس وتحليل التفاوت في الإنفاق على الأساس التوزيع الجغرافي في العراق 2011 ، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الدولي جيو تونس في دورته السابعة، تونس للفترة من 8_12 نيسان / 2013، ص 13 .
- (49) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والجهاز المركزي للإحصاء تكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع برنامج المركز الدولي والأوراق الخلفية لدراسة إستراتيجية التحقق من الفقر في العراق ، مصدر سبق ذكره، ص 26.
- (50) المصدر السابق نفسه، ص 26.
- (51) برنامج الأغذية العالمية بالتعاون مع وزارة التخطيط وبالتعاون الإنمائي، الأمن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 23.
- (52) برنامج الأغذية العالمية بالتعاون مع وزارة التخطيط وبالتعاون الإنمائي، الأمن الغذائي وظروف المعيشة والتحويلات الاجتماعية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص 57.